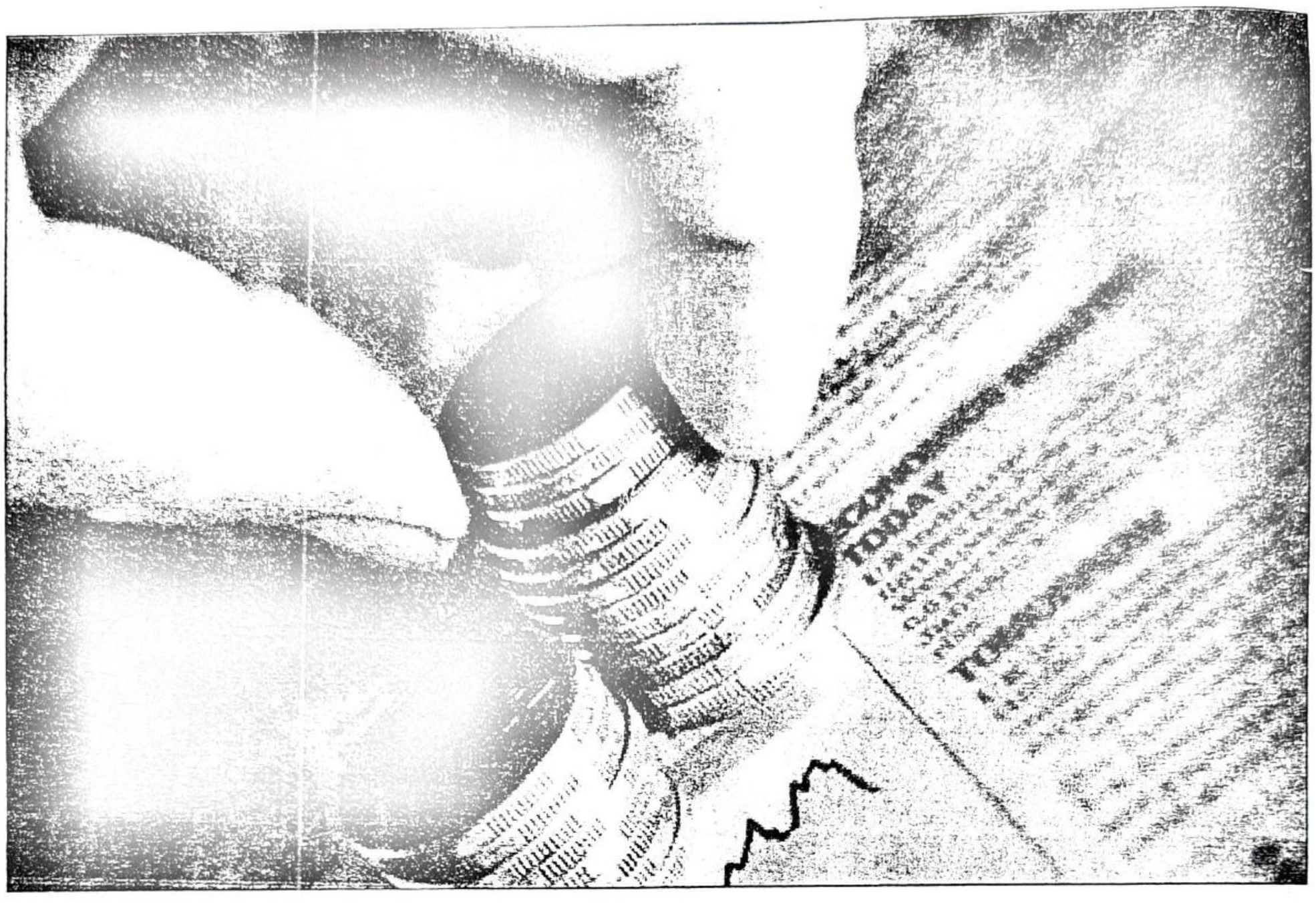

الفصل الرابع

المعاملات مع البنوك الخارجية

Transaction with Foreign Banks

Scanned by TapScanner

المقاصة: هي نظام لتسوية الديون بين بلدين عن طريق وجود ممثل لكل طرف في دولة البنك المركزي، فاذا باع الطرف الاول سيارة للطرف الثاني بقيمة ٦٥٠٠ الف دولار وكان للطرف الاول على الطرف الثاني دين بقيمة ٥٥ الف دولار فان الطرف الثاني يدفع للطرف الاول ما قيمته ٥٥ الف دولار مقاصة لسيارة لنظام المقاصة الى ان الطرف الثاني يدفع للطرف الاول ما قيمته ٥٥ الف دولار مقاصة لسيارة بعد استيفاء الدين.

المعاملات مع البنوك الخارجية

Transaction with Foreign Banks

مقدمة

أوجد تطور نظام التجارة الخارجة على مر السنين أسس جديدة في العلاقات الاقتصادية المتشبعة والمعقدة، وتطبيق ذلك العمليات المصرفية الخارجية وأصبحت العلاقات بين المصارف الخارجية والمحلية تعكس الترابط بين اقتصاديات الدول ومصالحها المشتركة ، ونتيجة لذلك فقد اختلف نمط تسديد أقيام المبادلات التجارية بين البدلان، وضمن إطار النقد الدولي فإن تسوية مستحقات الدول على بعضها اتخذ شكلين رئيسين وهما : أن يتم التسديد في خلال الاتفاقيات المعقودة بين بلدتي (المقاصة) أو المقايضة أو أن يتم الدفع بموجب مدفوعات النقد الحر، إن التعامل بالنقد الحر يخضع لقوانين مراقبة العملة التي يصدرها البنك المركزي، وهذه التشريعات بطبيعة الحال تحدد قدرة البنوك على استعمال رصيد العملات الأجنبية التي يحتفظ بها ذلك البلد، وبالطبع تزداد قيود السلطة النقدية أو البنك المركزي كلما كان رصيد العملات الأجنبية منخفضاً بشكل خاص، إن رصيد الدول من العملات الأجنبية يزيد من قدرتها بالقبول العام الدولي الذي يجب أن تحظى به، وبعد تحول نظام النقد الدولي لنظام تقويم العملات اعتمدت خمسة عملات رئيسية هي الدولار الأمريكي ، والمارك الألماني، والين الياباني، والفرنك الفرنسي، والجنيه الإسترليني ، وتحاول أميركا بأية صورة الإبقاء على الدولار كأساس للتعامل، إن التعامل التجاري يقضي أن تحتفظ المصارف بأرصدة من العملات الأجنبية لدى الدول المصدرة لها فمثلاً نحتفظ بالين الياباني لدى المصارف في اليابان، وظهرت في الآونة الأخيرة ما يسمى بالعملات الحرة (الأوربية) Euro currencies وأسواق التعامل الحر Euro markets ويقصد بالدولار الحر العملة الأمريكية ، التي يتم التعامل بها خارج الولايات الأمريكية، فمثلاً الدولارات المودعة في الأردن هي دولارات حرة نظراً لعدم خضوعها لسيطرة البنك المركزي الأمريكي، وعلى غرار الدولار فإن أية عملة مودعة خارج البلد المصدر لها تعتبر عملة حرة، Eurocurrency .

Scanned by TapScanner

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أسواق التعامل بالعملات الحرة وأصبحت البنوك الأوروبية في وضع تستطيع من خلاله دفع أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة التي تدفعها البنوك الأميركية كذلك سهولة إدارة إقراض الودائع المودعة بتلك العملة، وقد نجح سوق الدولار الأوربي في استقطاب المزيد من الأموال لمنافسة أسعار فائدة ذلك السوق لأسعار الفائدة الداخلية في الولايات المتحدة.

لم تقتصر التغييرات التي تحققت في العقد الماضي على طبيعة العمل المصرفي، إنما تزايد الدور غير المسبوق الذي صار يلعبه رأس المال في اتخاذ قرارات منشآت الأعمال، سواء الاستراتيجية منها، أو مع الرقابة العقلانية ومع طريقة التفكير الجديدة للمصارف، لا بد من التأكيد هنا على هذا الأفق الجديد ، ومعرفة جذوره، ومتابعة آثاره.

4-1 التغيرات الأساسية في الصناعة المصرفية:

The Fundamental Variations In The Banking Industry.[

تصدرت التغييرات التي شهدتها الصناعة المصرفية مجموعتان من العوامل التي كان لها الأثر الكبير فيما ورد أعلاه، هما: التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات، وتحرير المصارف من القيود (أو من الرقابة)، وقد أدى ذلك إلى نشوء بيئة اقتصادية كلية (Macroeconomic) إيجابية، على أساس ذلك، حققت صناعة الخدمات المالية توسعاً كبيراً داخل الأقطار وبينها ، وتزايد إصدار وتداول الأدوات المالية الجديدة والأكثر تعقيداً، وتنامت الارتباطات السوقية، وتعاظمت ضغوط المنافسة.

يعني كل ذلك للمصارف حرية أوسع لتقديم وتسعير الخدمات، وتحمل إدارة المخاطر، كما أخذت المصارف، ذات الأنشطة الدولية، تتحول من الأعمال التقليدية المتمثلة بقبول الودائع والإقراض، باتجاه التداول في الأسواق المالية، وصنع السوق (Market Making) والقيام بعمليات المصارف الاستثمارية، وتجهيز السيولة الاحتياطية، وتعزيز المراكز الائتمانية للآخرين، كما صاحب كل ذلك تحركاً من الفقرات داخل الميزانية العمومية إلى "الفقرات خارج الميزانية" (Off-Balance Sheet Items) وبوجه خاص استعمال المشتقات (Derivatives) .

من بين الإحصاءات الدالة على هذه التغييرات لا بد أن يشار هنا إلى ارتفاع نسبة "الدخل من غير الفوائد المصرفية" خلال المدة 1980–1990، إلى "مجموع الدخل" وذلك من (30٪) إلى (40٪) في الولايات المتحدة ومن (20%) إلى (35%) في اليابان ومن أقل من (30%) إلى (40%)

Scanned by TapScanner

في المملكة المتحدة ومن (15%) إلى (25%) في فرنسا. كما أنه ، في سنة 1986، بلغت القيمة الاسمية للمشتقات الرئيسة حوالي (25٪) من مجموع مطلوبات المصارف المشتركة في نظام معلومات (BIS) ، وتزايدت إلى (100٪) بعد خمس سنوات، وأخذت المصارف تزيد من تعاملها في المبادلات (Swaps) ، بحيث استحوذت حصة المصارف على (45٪) من مجموع قيمتها الاسمية سنة 1991، كما كانت حصة المصارف (70٪) من مجموع قيمة خيارات العملة (Currency Options)، بل أن أكثر المصارف دخولاً في "الفقرات خارج الميزانية العمومية" كان في الولايات المتحدة، حيث وصلت قيمتها (700٪) من مجموع الفقرات داخل الميزانية.

ففي مجال قوى السوق مثلاً كان الأثر واضحاً في إنكماش هوامش الربح في الثمانينات، إذ انخفض المردود من مجموع الموجودات المصرفية من (0.80٪) إلى (0.60٪) في الولايات المتحدة، ومن (0.40٪) إلى (0.30٪) في اليابان ، ومن (0.10٪) إلى (0.60٪) في المملكة المتحدة، ومن (1.40٪) إلى أقل من (1.0٪) في استراليا ، هذا مع العلم بأن مقام النسبة (مجموع الموجودات أو الأصول) لم يأخذ في الاعتبار النمو في "الفقرات خارج الميزانية العمومية"، كما أن قوى السوق المذكورة كانت مسؤولة عن تدهور نوعية الموجودات في الصناعة المصرفية منذ مطلع التسعينات.

لقد كان هذا التدهور في الربحية وفي نوعية الموجودات أحد الأسباب الأساسية التي دعت إلى الاهتمام بتدعيم رأس المال المصرفي، بعد أن استنفذت (تآكلت) أجزاء مهمة منه في تحمل الخسائر العاملة، وكان من بين الأسباب وراء هذا التدهور الفتور الاقتصادي، والأولوية التي أعطيت لتحقيق نمو قياسي في "حجم الأعمال" بدلاً من الاهتمام بـ "المردود من حقوق المالكية".

4-2 خدمات المصارف المراسلة:

Services Of The Corresponding Banks.

تقتضي التجارة الخارجية تسوية المدفوعات بين الدول ، وتختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية في أن الأولى تقتضي تنقل رؤوس الأموال بين الدول كتسوية لأثمان الصادرات والواردات وبأسعار الصرف الزائدة ، فلكل بلد عمليته الخاصة به ، كذلك فإن تسوية المدفوعات تتم بموجب النظم والقوانين المعمول بها، كذلك فإن السلطة السياسية لها قرارها في إقرار حجم الواردات والصادرات مع البلدان الأخرى، ولكل دولة ارتباطاتها السياسية والاقتصادية مع البلدان الأخرى، إن مصلحة البلد هي التي تفرض طريقة الاستيراد (بروتوكولات أو المبادلة) أو الاستيراد الحر وتحدد أسعار السلع ونوع العلاقات ، اختيار بلد

Scanned by TapScanner

دون بلد آخر، وعلى هذا الأساس تنشأ البروتوكولات التجارية أو المعاهدات الاقتصادية، لقد تمت التجارة الدولية وتطورت نظراً لتمتع دولة بظروف إنتاجية تجعلها أكفأ من غيرها بإنتاج سلع معينة مثلاً الفوسفات في الأردن والقطن في مصر والشاي في سيلان، بصورة عامة فإن التخصص يعتمد على نقطتين أساسيتين هما وفرة المدخلات (عناصر الإنتاج) في بلد دون آخر، كذلك ميزة تناقص التكلفة في صناعات هذا البلد دون البلدان الأخرى.

لا تتمكن المصارف التجارية أداء خدماتها دون أن تكون لها علاقات مع مثيلاتها من المصارف الأجنبية، وبهذه العلاقات يمكنها تنفيذ مختلف العمليات المصرفية لصالح الجهات المستفيدة مؤسسات أم أفراد محلية أم أجنبية، وبواسطة العلاقات المصرفية يمكن للمصرف المحلي تحويل قيمة المستوردات إلى المستفيد الأجنبي، ويتم تحويل المبلغ عن طريق المصرف الأجنبي في بلد المصدر ويسمى البنك الأجنبي في حالة كهذه بالبنك المراسل وتعتمد المصارف على إنجاز هذه العلاقات بناءاً على إشعارات أو برقيات أو مكالمات هاتفية أو تلكسية متبادلة بين الطرفين.

* إن تسوية المدفوعات الدولية تتم بإحدى الوسائل التالية: إما عن طريق الشيكات المباعة أو المشتراة بالعملات الأجنبية ، سواء كانت هذه الشيكات مصرفية أم سياحية ، والوسيلة الثانية لتسوية المدفوعات الدولية هو عن طريق الحوالات المصرفية الصادرة والواردة بالعملات الأجنبية من الوسائل الأخرى هو شراء وبيع العملات الأجنبية بالطرق المختلفة مثل الخيارات Option المبادلات Swap، الآجلة (المستقبلية)Forwards ، أو الطريقة الفورية Spot .

وهناك طريقة التسوية عن طريق البروتوكولات (الاتفاقيات الدولية)ويتم بموجب ذلك استيراد البضائع أو تصدير أنواع أخرى حسب الاتفاق الموقع بين حكومات البلدان المعينة ، وضمن هذه الطريقة لا تقوم المصارف المحلية بالدفع أو قبض لمبالغ وتتم تسوية المدفوعات عن طريق حساب خاص لدى البنك المركزي الذي يُشرف على إجراء التسوية، وفي نهاية تاريخ استحقاق البروتوكول تتم تسوية رصيد الحساب ، حيث تقيد فيه قيم صادرات البلد من السلع وقيم السلع المستوردة، ويكون رصيد الحساب مديناً أو دائناً ويستمر البنك المركزي بمراقبة الرصيد المدين أو الدائن أولاً بأول، علماً بأن حجم الاستيراد أو التصدير يتم بموجب سقف يتفق عليه البلدين.

يمكن القول أن خدمات البنوك المراسلة تتناول مجالات الواردات والصادرات وتحويل الخدمات والاستثمارات وأخيراً الخدمات العامة، ففي مجال الواردات تقع خدمة المصرف في بيع

Scanned by TapScanner

العملات الأجنبية سواء بتسليم آني أو آجل، فتح الاعتمادات المستندية بأنواعها إلى العملاء وكذلك تسديد بوالص التحصيل الواردة على الاعتمادات، وفي بعض الأحيان تقوم المصارف بمنح سلف مؤقتة مقابل البضاعة المستوردة المخزونة في وقت يحتاج المستورد لسيولة نقدية مؤقتة مقابل وصولات تؤيد الاستلام يعطيها المصرف، أما مجال خدمات البنوك المراسلة في تمويل الصادرات فتضمن شراء العملات الأجنبية بشراء آني (Spot) أو آجل(Forward) ، كذلك المساعدة في تحصيل السحوبات المستندية بإرسالها إلى الخارج، ومثلما يقوم المصرف المراسل بكفالة السحوبات الزمنية المسحوبة على المستوردين المحليين فإنه يقوم بشراء السحوبات الزمنية المستندية من المصدرين، وضمن هذه الخدمات يقوم بتبليغ الاعتمادات المستندية التصديرية وتعزيزها. وفي أحيان أخرى يقوم البنك المراسل بتسليف المصدرين بضمانة الوثائق الخاصة بالصادرات أو بضاعة الاعتمادات المستندية التصديرية لصالحهم .

تقوم البنوك المراسلة أيضاً بإعداد المعلومات النافعة والتي تتعلق بأسعار العملات الأجنبية والتعامل بها للجهات التي تحتاج مثل هذه المعلومات كالسياح والمصطافين ومن ثم إصدار شيكات المسافرين.

وفي بعض الأحيان تقوم البنوك المراسلة أيضاً بإصدار الاعتمادات الخاصة وصرف مبالغ هذه الاعتمادات، وضمن تحويل الخدمات أيضاً تقوم البنوك المراسلة بفتح الاعتمادات المستندية الخاصة بتحويل تكاليف تقديم الخدمات (خدمات تركيب المعدات والآلات الفنية) ، وتبليغ هذه الاعتمادات للمستفيدين منه، كذلك تقوم هذه البنوك بفتح حسابات جارية للبنوك الأجنبية أو للأفراد.

قلنا إن من أهم واجبات المصارف بصورة عامة هو استلام الودائع وإقراضها إلى المستثمرين، ففي هذا المجال تقوم البنوك المراسلة بقبول الودائع لأجل وإصدار شهادات الإيداع، تقوم البنوك المراسلة أيضاً بشراء الأسهم والسندات أو حفظ هذه الأوراق المالية وخدمتها بتحصيل الفوائد المترتبة لها أو تحصيل أقيامها عند الاستحقاق. وفي مجال الاستثمارات تقوم المصارف أيضاً بإدارة العقارات نيابة عن أصحابها. تقوم البنوك المراسلة في مجال الاستثمار بإصدار الأسهم والسندات والاحتفاظ بها ومراقبة السوق ومعرفة أوضاع

Scanned by TapScanner

تلك الأوراق المالية في الأسواق المالية ، وتزويد عملائها بهذه المعلومات، كذلك تقوم هذه المصارف بالاكتتاب بالأوراق المالية لحسابها الخاص وإقراض الأموال، أما الخدمات العامة التي تقدمها البنوك المراسلة فتتضمن مساعدة المصدرين والموردين في إيجاد أسواق لسلعهم ومفاتحة تلك الجهات وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد ثم إعداد التقارير عن الأسواق العالمية المختلفة، ومساعدة المصدرين والمستوردين تتم باطلاعهم على الأنظمة المختلفة في تلك الدول والقيام بإجراءات التصدير ، وتنظيم مستندات التصدير ، وأخيراً تعريف المستثمرين بأسواق وأحوال الاستثمارات وإصدار الكفالات المطلوبة لصالح عملائها.

3-4 الاتفاقيات مع المصارف المراسلة:

Agreements With The Corresponding Banks.

تتعامل المصارف المحلية أو الأجنبية مع بعضهما البعض على أساس المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة، وتعقد هذه الاتفاقيات في ضوء تلك الخدمات المطلوبة أو المتوقعة من الطرف المقابل وبناءاً على حجم العميل المتوقع ومستوى كفاءة التنفيذ، إن ضعف كفاءة أحد البنوك المراسلة يكون سبباً مباشراً في إقامة علاقة مع مصرف آخر، أو أن تكلفة التعامل مع أحد البنوك المراسلة أعلى من التكلفة في التعامل مع مصرف آخر، لذا يقوم البنك المحلي بإنهاء علاقته مع الدول وتعزيزها مع الثاني بناءاً على شرط التكلفة ، إن زيادة حجم التعامل محلياً أوجد ضرورة الاعتماد على البنوك المراسلة أو للحصول على تسهيلات مصرفية خارجية، إن إنشاء علاقة جديدة مع أحد البنوك الخارجية يعتمد على الخدمات الجديدة التي يقدمها مصرف دون مصرف آخر أو أن يتوقع المصرف المحلي تحقيق أرباحاً معينة نتيجة الخدمات التي ينفذها البنك المراسل.

نستنتج من أعلاه أن المصارف المحلية تعزز علاقاتها الخارجية مع البنوك المراسلة المعروفة وذات السمعة الجيدة وكفاءتها في تنفيذ الخدمات المطلوبة أدائها ، كذلك تقوية علاقاتها مع البنوك الخارجية ذات الانتشار الواسع بشبكات فروعها، وانطلاقا من مبدأ المنفعة المتبادلة (Reciprocity) التي نوهنا عنها أعلاه فإن المصارف تقرر أو ترفض التعامل مع مصرف دون آخر فتقيم الاتفاقيات أو الشروط التي تقرر أبعاد علاقاتهما المصرفية، بموجب الاتفاقيات تتحدد رسمياً ، الخدمات والتسهيلات وشروط التعامل، وتكون شروط التعامل (Terms and Conditions) العمولات والمصارف التي تتقاضاها

Scanned by TapScanner

البنوك المراسلة على مختلف العمليات المصرفية، وغالباً ما تكون شروط التعامل موحدة وبصورة نظامية من قبل البنك المركزي باعتباره ممثلاً للسلطة النقدية، وفي الأردن ومن خلال مذكرة البنك المركزي المؤرخة في 24/12/1979 تم توحيد شروط التعامل في المصارف إلا أن شروط التعامل الموحدة يمكن إجراء بعض التعديلات عليها بشرط قيام البنك المراسل بتخفيض شروطه بصورة مماثلة.

بصورة عامة يقوم البنك المراسل بإرسال شروط التعامل مبيناً أسعار خدماته المصرفية على الحوالات بأشكالها المختلفة الصادرة والواردة أو المدفوعة أو المعادة، أو على الاعتمادات المستندية، وتدرس الأسعار التي يقترحها أحد الأطراف عند مراسلة الطرف الثاني ويتفق الطرفان على أسعار معينة تصبح معتمدة بينهما.

يؤكد المصرف أن كافة المراسلات مع الطرف الآخر موثقة ضمن ثوابت محددة تعزز الثقة بين الطرفين، وعادة ما يكون لكل مصرف مستويات للمفوضين بالتواقيع كدلالة على صحة المعاملة ويحدد المصرف عادة أسماء المفوضين، وهناك الموظف المفوض منفرداً، والموظفين المفوضين مجتمعين، في الحالتين يقوم المصرف بإصدار كتيب فيه نماذج تواقيع المفوضين.

ويعني التفويض موافقة إدارة المصرف على نوع المعاملة وصلاحية الموظف المخول بالتوقيع، في حالة التوقيع المنفرد أو ما يسمى بالتوقيع (أ) فيمنح ويخول به الموظفين القدامى من العاملين الذين يشغلون مواقع ذات مسؤولية بالمصرف بموجب خبراتهم أو نشاطهم الفعال ويحدد المصرف نوع المعاملة وسقف مبلغ المعاملة، وهذه الحالة بمثابة اختصار للروتين والإسراع بإنجاز المعاملة الواحدة وإشعار الموظف بالمسؤولية الملقاة على عاتقه وبالتالي فإن موقف كهذا يجعله حريصاً وفي التأكد في صحة المعاملة وتدقيقها لأنه المسؤول الأول عن التقصير الذي قد يحصل فيما بعد.

هناك المفوضين بتوقيع (ب) وهم أقل درجة بالوظيفة أو بالمسؤولية من الموظف المخول بالتوقيع (أ). وفي تجيير الشيكات أو صرفها خصوصاً، فإن إدارة المصرف غالباً ما تفرض التوقيع مجتمعين لتأييد صحة واجبات الموظف الذي يحمل التوقيع (ب) وصحة المعاملة بالذات.

Scanned by TapScanner

4-4 تسوية المعاملات Clearing Transactions

لاحظنا مما سبق أهمية النشرات الخاصة بنماذج تواقيع المخولين وتعتبر من المستندات الهامة ولها خصوصية أو سرية وتوضع في الغرف الحصينة بقاصات حديدية لتأكيد رقابة ثنائية عليها.

وتأتي في الأهمية مثلها كمثل نماذج التواقيع هي الأرقام السرية (Test Key) أو تسمى المفاتيح السرية، وعادة ما يثبت الرقم السري للمصرف على رسالة الفاكس أو البرقية ، وعادة يتألف الرقم السري في مفردات يتم تجميعها من قبل الموظفين المعنيين للتأكد من أنها مطابقة، والمطابقة تعني أن الرموز أو الجداول الموجودة في المصرف (A) هي نفس الرموز أو الجداول الموجودة في المصرف (B) ليتمكن كل منهما في حل الرموز السرية المتفق عليها بينهما، وتتكون الأرقام السرية مما يلي:

أ- يكون لكل مصرف رقم ثابت ويبقى كذلك في المراسلات ولا يتغير ما لم يتم اكتشافه أو أن يتم تغييره زيادة في الحيطة ، ونفترض أن رقم المصرف للمصرف (A)هو (555).

ب- معرفة التاريخ والذي يشمل اليوم والشهر في السنة ويمكن أن يحدد بطريقتين، الطريقة الأولى مثلاً يرمز لليوم الأول من الشهر الثاني (1/2) من السنة بالرقم (20)، والرقم العشوائي مثلاً لليوم السابع من الشهر الثامن للسنة (7/8) بالرقم 78، كما يظهر في الجدول التالي:

ت-

اليوم	الرقم الذي يعادله	اليوم	الرقم الذي يعادله
1	20	23	44
2	50	25	40
3	30		
4	10	27	33
5	1		
6	9	30	45
10	29	31	60
	90		

Scanned by TapScanner

وفي حالة كون السنة كبيسة أي عندما يكون الشهر الثاني (شباط) 29 يوماً فهناك جدول آخر يعد لهذا الغرض.

والطريقة الثانية : هو أن يتم ترتيب اثنى عشر جدولاً، عندما يكون لكل شهر من بدايته حتى نهايته أرقاماً تختلف عن الشهر الذي يليه ، وبالتالي فإن هذه الجداول الاثنى عشر تحتل أشهر السنة الاثنى عشر ، كما هو عليه في الجدول التالي:

اليوم	شهر كانون الثاني	شباط	آذار
1	10	20	40
2	14	17	18
3	21	23	24
4	30	31	32
5	45	46	47
6	50	51	52

ويجوز أن تنظم الجداول الاثنى عشر في صفحة واحدة ليسهل تداولها.

ث- يعطى رقم خاص لكل شهر من أشهر السنة الاثنى عشر وكالتالي:

كانون الأول(1)	شباط(2)	آذار (3)
70	80	40

د- .يتم ترتيب جدول آخر يخصص للعملات الأجنبية المتداولة وكما يلي:

الدولار الأمريكي	المارك الألماني	الجنيه الإسترليني	الفرنك الفرنسي	الفرنك السويسري	الدينار الأردني
33	50	70	44	55	99

هـ- يتم ترتيب جدول لمعادلة المبالغ الواردة، وهنا نقسم المبالغ بحدود دنيا وعليا ويتم إعداد جدول لكل فئة أو لكل تقسيم مثلاً يعد جدول للمبالغ من دينار إلى تسعة وتسعون دينار (1-99) ثم جدول للمئات من (100-900) ثم جدول للآلاف من (1000-9000) وهكذا جدول بالملايين مثلاً من 10 مليون إلى 100 مليون ، وكما يظهر في الجدول التالي:

Scanned by TapScanner

الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ
11	1مليون	31	100000	55	10000	42	1000	7	100	10	1
15	2مليون	44	200000	58	20000	35	2000	21	200	16	2
18	3مليون	67	300000	59	30000	37	3000	91	300	25	3
30	4مليون	80	400000	60	40000	70	4000	88	400	18	4
41	5مليون	49	500000	81	50000	74	5000	77	500	27	5
21	9مليون	38	900000	22	90000		9000	11	900	31	9

مثـــال:

نفترض أن المصرف (A) قد استلم برقية من أحد المصارف وأراد هـذا المصـرف حـل الرقم السري فإنه سيقوم بالعملية كما يلي :

حوالة صادرة إلى المصرف تتضمن مبلغ (1250000) مارك ألماني بتاريخ 10/2/99.

الرقم الثابت للمصرف (A)	555	
اليوم العاشر من السنة	29	كل رقم يوم
الشهر شباط	80	
نوع العملة مارك ألماني	50	
تفاصيل المبلغ 1 مليون	11	
200000	44	
50000	81	
	850	**الرقم السري الذي يظهر على وجه البرقية**

وفي حالة تغيير الجداول أو تعددها فمن البديهي أن يتغير الرقم السـري تبعـاً لـذلك ونفـس الإجراءات يقوم بها البنك المراسل في حالة استلامه برقية من المصرف المحلي وبعكس ذلـك (حالـة وجود خطأ) فعليه أن يبلغ المصرف المحلي بالخطأ دون بيـان أسـباب وعلـى البنـك المراسـل إعـادة الاحتساب وتصحيح الخطأ، لقد أصبحت هذه العملية سهلة

بفضل تكنولوجيا الحاسوب ، حيث تعطى مثل هذه الرمـوز ضـمن برنـامج يعـد لهـذا الغرض لاحتساب الأرقام السرية الواردة على البرقية أو الفاكس.

وكانت الطريقة المتبعة سابقاً هو ذكر حروف لا تشكل في مجموعها أية جملة مفيدة ويتم حل هذه الحروف بما يقابلها في الفروع.

HAMZAH NAQS HALIG

Scanned by TapScanner

وكانت ما يسمى برموز بيترسون هي المستخدمة ، أما الآن فقد تغيرت التقنية وترك الطريقة القديمة.

4-5 إدارة الحسابات الخارجية:

يرتبط هذا النوع من الإدارة بعلاقة المصارف المحلية مع البنوك المراسلة وهذه العلاقة هي المحصلة من عمليات مصرفية متبادلة تنشأ عنها حسابات مدينة ودائنة في الحسابات الخارجية للبنك المحلي، وتتأثر موجودات المصرف أو مطلوباته وبصورة عامة إيراداته ونفقاته أو أرباحه وخسائره نتيجة حركة تعاملاته الخارجية. يتحدد مدى إدارة الحسابات الخارجية بالقوانين والأنظمة والتشريعات المصرفية التي تحكم الجهاز المصرفي أو المصارف العاملة ضمن النظام المصرفي في البلد، فمثلاً يحدد قانون مراقبة العملة وأنظمته وتعليماته نسب وحجم أرصدة العملات الأجنبية المختلفة التي يحتفظ بها المصرف. هناك واجبات متعارف عليها أصبحت نمطاً لإدارة الحسابات الخارجية. وهذه الوظائف وإن اختلفت فلسفة إدارة المصرف لتشمل التأكد من مطابقة حسابات المصرف الداخلية، التأكد من مطابقة أرصدة الحسابات الداخلية لأرصدة المصرف المحلية لدى البنوك المراسلة، ثم التنسيق مع أقسام العمليات، والرقابة وأقسام المصرف الأخرى ذات العلاقة.

يساهم قسم الحسابات الخارجية باستكمال مطابقة الحسابات الداخلية في المصرف وذلك بترحيل المستندات المحاسبية وقيودها التي تمثل أنشطة المصرف المنفذة في الأقسام المختلفة. ويسترشد هذا القسم بتعليمات قسم الحسابات التي لا تتعارض مع نظام المصرف ككل. فمثلاً يبعث قسم الحوالات الخارجية وهو المسؤول على التحويلات لمستفيدين أجانب أو محليين بالقيود المحاسبية إلى الأقسام المعنية أو الدوائر لتنفيذ القيود على العملاء (إلى قسم الودائع)، ولقسم الحسابات الخارجية (لتنفيذ القيد لحساب المراسل) ولقسم المحاسبة حيث مركز حركة حسابات البنك الداخلية والخارجية. وللسيطرة على الحسابات المختلفة وحركتها فإن دائرة العلاقات الخارجية تعد كشفاً يومياً بمجمل القيود المحاسبية التي تنفذها أقسام العمليات المختلفة ويرحل الجانب المدين والدائن من هذا الكشف حسب النظام المحاسبي المتبع ويتأكد قسم المحاسبة من مطابقة مجموع الحسابات المركزية مع مجموع الحسابات للأقسام المختلفة بما فيها القيود المحاسبية التي تعكس أنشطة قسم الحوالات الخارجية. عندئذ يصبح المصرف المحلي في وضع يستطيع به متابعة ومطابقة حساباته الداخلية مع أرصدة حساباته لدى البنوك المراسلة. في هذا الإطار يقوم قسم الحسابات الخارجية بإعداد كشوفات شهرية لمطابقة كل من كشوفات الحسابات الخارجية مع ما يقابلها من بطاقات الأستاذ المساعد.

Scanned by TapScanner

والغرض من المطابقة هو التوصل إلى رصيد الحساب الحقيقي لدى البنك المراسل. ومن الناحية العملية فإن تنظيم أقسام العمليات الخارجية ينبثق من التنظيم الداخلي للمصرف الذي يحدد دوائر وأقسام المصرف ووظائف كل منها.

إن تنفيذ الخدمات المصرفية بكفاءة وبأقل تكلفة هو الأساس لتنظيم أقسام العمليات ولهذا السبب قد لا يوجد نموذج تنظيمي واحد يشار إليه بالكفاءة فبالحقيقة يعتمد ذلك على كبر حجم المصرف وأنشطته المحلية أو الخارجية. إن العنصر الأساسي لإعادة التنظيم تعكسها حاجة المصرف وأنماط توزيع تعامله الداخلي أو الخارجي وتجانس العلاقات الخارجية مع التنظيم الداخلي الجديد للمصرف.

Scanned by TapScanner